



تأليف
أبي الأشبال أحمد شاغف
رحمى الله عنه



طبعنا تحفة الأشراف

في

ميزان العدل

تأليف

أبو الأشبال أحمد شاغف

رضي الله عنه

دار الحرمين

القاهرة

□ كافة حقوق الطبع محفوظة □

الطبعة الأولى

1421 هـ - 2001 م

رقم الإيداع : 2000/13215

I.S.B.N: 977-310-074-X

الناشر

دار الحرمين للطباعة

الإدارة ومركز البيع : 72 شارع مصر والسودان -

حدائق القبة - محطة الدسرداش من مترو الأنفاق

☎ وفاكس : 4820392

محمول : 0123802856 - 0101212087

الطابع : 112 - جسر الصديق - محمداً : 0105173720

كلمة الناشر

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المُشَرَّف بالشفاعة ، المخصوص ببقاء شريعته إلى قيام الساعة ، وعلى
آله الأَطهار وأصحابه الأبرار وأتباعه الأخيار صلاة باقية ما تعاقب الليل
والنهار .

وبعد :- فإن من دواعي الشرف والسرور أن تكون دار الحرمين
أداة نشر للنافع من العلوم وتراث الأمة المصون ، وإنا في هذا المقام إذ
نشكر الله تعالى ونشكر القراء الكرام أن أولونا ثقتهم باقتنائهم
مطبوعات الدار ؛ فإن هذا لما يزيدنا تمسُّكًا بالخط الذي انتهجناه من
تيسير اقتناء المطبوعات النافعة بأسعار مخفضة علاوة على حسن
الإخراج ودقة المراجعة وجودة الطباعة ، وفوق هذا كله - وهو الأهم -
عرض مطبوعات الدار قبل طبعها على المختصين والمؤهلين ممن يحسن
النظر ليكون القارئ في مأمن من خطئ لسنا نحن صانعوه ، فكانت
منشوراتنا - ولله وحده الحمد والمنة - بديعة الإتقان صحيحة الأركان
سليمة من لفظة « لو كان » ، فالحمد لله الذي جعلنا عن تراث هذه
الأمة ذابن وعلى كتب أهل العلم محافظين ، والله ولي التوفيق .

● تم الإعداد الفني والتنفيذ بحمار الحرمين للطباعة ●

إعداد فني كمبيوتر :

محمد عبد الحليم

علاء محمد عامر

إخراج فني :

طارق عبد الحميد

Mob : 0105173720

طبعنا تحفة الأشراف
في
ميزان العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد ...

فقد أخبرت بأن الدكتور بشار عواد حتى «تحفة الأشراف» للمزي من جديد ، وقد نزل في السوق .

وكب الدكتور في مقننته عن طبعة الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - : أن عليها مأخذ كثيرة ، وأن الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - كان قليل البضاعة يقن الحديث والرجال وغيرهما .

فاشريت نسخة من تحقيقه وقرأت مقننته فإذا الخبر صادق .

واليكم بعض ما كب من مأخذة الكثيرة على طبعة الشيخ وعلى الشيخ نفسه بلفظه ونصه :

«وكنا نظن إلى عهد قريب أن تحقيقه هذا في الغاية من الدقة والضبط والتفاسة ، فلما درسنا عمله دراسة دقيقة قائمة على مقابلة المخطوطات الأصلية تبين لنا أن هذه الطبعة عليها مأخذ كثيرة من أبرزها :

1- إن أغلب المخطوطات التي اعتمدها هي مخطوطات متأخرة فيما عدا بعض أجزاء من مخطوطة ليدان لم يُمنَّ بمقابلتها عناية جيلة ، مع توفر قرابة نصف الكتاب بخط مؤلفه المزي وتوفر العديد من النسخ التي نُسخَت عن هذه النسخة وفي أثناء حياة المؤلف ... إلخ .

2- إن المحقق كان كثيرًا ما يضيف إلى النص ما يعتقد أنه قد سقط منه ، وبالع في ذلك ، فلم يكن موفقًا في كثير من الأحيان ، وإنما دفعه إلى ذلك ثقته بالنصوص المطبوعة للكتب الستة ، ولم يدرك أن هذه النصوص قد اعترأها التصحيف والتحريف والزيادة والنقص ، لا سيما السنين الأربع التي لم تُخدم في قديم الأزمان الخدمة التي تُخدمت بها نصوص الصحيحين البخاري ومسلم .

وفاته : أن نص التحفة مُهَيَّئ على ما في المطبوعات من نصوص لوقوف مؤلفه على أقدم النسخ وأكثرها دقة وإتقانًا ، فضلًا عن عنايته باختلاف الروايات عن أصحابها .

فمن ذلك :

أنه كان يستدرك ما لا ينبغي أن يستدرك - كما في الحديث رقم (٨١٩) ألف) من طبعته (٢١٥/١) ، أو أنه كان ينقل شيئًا من الحاشية إلى أصل النص كما في الحديث رقم (٨١١) (٢١٣/١ - ٢١٤) من طبعته .

أو يضيف أحاديث من المطبوعات ، لم يذكرها المؤلف ، ولا هي من أحاديث تلك الكتب أصلًا كما في الحديث رقم (٣٥٢٥) .

أو يضيف إلى بعض الأحاديث مزيدًا تخريجًا ، اعتمادًا على المطبوع منها ، مع أن التحقيق الدقيق يبين أن تلك الزيادات ليس منها بل مما أضافه النساخ أو الرواة إليها كما في الحديث رقم (١١٥١) .

أو يزيد في الأسماء ، ظنًا منه أنه يوضحها .

فأساء بذلك إلى النص من حيث أراد فائدة .

كما فعل مثلاً : في ترجمة طارق قاضي مكة الراوي عن جابر بن عبد الله حيث أضاف إليه : « بن عمرو المكي » .

ولم يحسن في ذلك صنفاً ، فإن المزي تعدد أن يذكره هكذا لورود الرواية بهذه الصيغة ، لا لأنه لا يعرف أنه « ابن عمرو » (حديث ١٢٨٢) .

بل بلغ به الأمر أن يضيف من كيده ما ليس في نصوص الكتب ولا في التحفة ، وهو أمر غريب أثار استعجابنا ، نحو إضافته لحديث : « لا تؤخر الصلاة لطعام أو غيره » (حديث ٢٦١١) والوارد عند أبي داود (٢٧٥٨) باللفظ نفسه ، أضاف من كيده لفظة « لا » بين عضادتين قبل لفظة « لطعام » فصارت : « لا لطعام » (وانظر أيضًا حديث ٢٧٥٠) .

وهذا الذي ذكرناه باختصار هو مجرد أمثلة حسب له عشرات نظائر في كل مجلد من مجلدات الكتاب تدل على ذلك تعليقاتنا عليه .

3- وكان من نتائج اعتماد المحقق على النسخ المتأخرة وقلة بضاعته بفن الحديث وعدم إلمامه على نصوصه وضعف عنايته بأسماء الرجال قد أدى إلى وقوع مئات التحريفات والتصحيحات في المتن والأسماء في كل مجلد من طبعته مما أقل قيمتها واقتضى إعادة تحقيقها .

وقد أشرنا في هوامش طبعتنا هذه إلى آلاف المواضع مما وقع فيها التصحيف والتحريف ، وصححنا من غير إشارة في مواضع أخرى أكثر من ذلك ، ومن يغابل الطبعين يعرف مصداق كلامنا .

4- وكان السيد عبد الصمد شرف الدين - يرحمه الله - قد وضع أرقامًا متسلسلة للأحاديث قبل طبع الكتاب كان يحيل عليها كلما اقتضت الإحالة ، لكنه غير هذه الأرقام حين تقدم بتحقيق الأجزاء ، فصارت إحالاته غير صحيحة في المجلدات الأولى ولم يستدرك هذا الأمر ، ولا استدركه من أعاد طبع الكتاب بطريقة التصوير .

● هذه الطبعة :

وإذا كان الأمر كما ذكرنا والحال على ما وصفنا ؛ فقد صار من الواجب إعادة تحقيق الكتاب وضبط نصه على وفق القواعد العلمية في تحقيق النصوص ونشرها ؛ من جمع لكل هذه المخطوطات الأصلية ودراستها والمقابلة بينها للوصول إلى أفضل نص للتحفة . (مقدمة الدكتور بشار عواد على « تحفة الأشراف » ص : ٧ ، ٩) .

أقول - وبالله التوفيق - :

كل من قرأ ماأخذه على الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - : يظن أن الدكتور بشار عواد : بلغ في علم الحديث وفنونه إلى الغاية ، أو على الأقل : أن عنده حظًا وفيرًا من علم الحديث وفنونه ، وتحقيقه هذا - يعني تحقيق « تحفة الأشراف » - على غاية الدقة ولا يأخذ عليه .

والحق :

أن الدكتور أخذ طبعة الشيخ عبد الصمد - رحمه الله - وغير في الإحالات فقط ، مع زيادة الإحالة إلى « المسند الجامع » له في الهامش ، وصحح بعض الأخطاء المطبعية إلا أن الأخطاء المطبعية معظمها على حالها ؛ لأنه لم يطلع عليها ، وصفه بصف جديد وطبعة - فحسب .

لم ذكر الدكتور في مقدمته « نهج العمل في التحقيق » ثم « وصف النسخ الجميلة » التي ظهر بها ، وادعى أن بعضها منها بخط المزي - والله أعلم - أصاب في ادعائه أو أخطأ .

وسأني النقد على جميعها فردًا فردًا حسب موقعه - إن شاء الله تعالى .

والدكتور بشار عواد : محقق معروف ، حقق كتاب : « تهذيب الكمال » للمزي ، وله مصنف خاص سماه : « المسند الجامع » ، وصيته معروف عند العلماء

والخففين ، ولكن ، عندما فرأت نقده على الشيخ عبد الصمد - رحمه الله
وهو شيعي - ، ونقده على تحقيق « تحفة الأشراف » .

وقد كنت شريكاً له في تحقيقه من الجزء الأول إلى الثالث .

فوجب علي أن أجيب عن اتهامه ، وأكشفت الحجاب على ادعائه وتعليه ، والله
المستعان .

أيها الدكتور ! قد قلت في مقدمتك على « التحفة » (ص : ٩) في السطر
الرابع : « بل بلغ به الأمر أن يضيف (الشيخ عبد الصمد - رحمه الله) من
كتبه ما ليس في نصوص الكتب ولا في التحفة » .

وأيضاً في (ص : ٢٩) في السطر الأول : « فلا أعلم لما عدل عن ذلك في هذا
الكتاب ، أما ما ذكرها في طبعة السيد عبد الصمد شرف الدين « مد » فهي من
كتبه » .

أقول :

سيأتي الجواب عن هذا الاتهام في محله فانتظر .

ولكن ، أسألك في هذا المقام أنك ذكرت في مقدمتك في (ص : ١١) وكتب
الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المعروف بالحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦
هـ بعض المستدركات على هامش نسخته أفاد منها ولده العلامة ولي الدين العراقي
المتوفى سنة ٨٢٩ هـ حين ألف كتابه « الإطراف بمعرفة الأطراف » (طبع بيروت
سنة 1986 م) .

قد سميت الكتاب الذي ألفه ولي الدين العراقي « الإطراف بمعرفة الأطراف » .
وهذه التسمية من كتبك .

وأما الشيخ ولي الدين العراقي فسمى كتابه «الإطراف بأوهام الأطراف» وبهذا الاسم طبع بيروت سنة 1986 م .

وأما الذي سمّيته من كيسك : فلا وجود له في الخارج ، ولا طبع بيروت ، وإن يطبع إلى يوم القيامة .

الآن أذكر واحداً من أخطاء الدكتور بشار عواد من كتابه «المسند الجامع» كالملاح في عالم التحقيق ، ومن أراد المزيد فليقرأ هذا الكتاب بالإمعان .

قد شكّل الدكتور جملة في هذا الكتاب (١٣/٤٦٥ ، ص ١٣) : في حديث رقم (١٠١٦٦ - ١٥) : ... « قُلْنَا قَامَ نَبِيٌّ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ (هُوَ أَنَبِيُّ غَيْرِ أَنَّهُ كُنِيَ عَنْ نَبِيِّهِ) فَسَأَلَهُ الْحَدِيثَ .

هكذا شكّله الدكتور بشار عواد ، والجملة : «أنبي» كما شكّلها هو ، بل أخذ هذا التشكيل : من السنن المجتبى من الطبعة المصرية التي صورت في بيروت مراراً انظر (٥١/٣) ، وقد أحال الدكتور إليها انظر (٤٦٦/١٣) .

فهذا التشكيل - الذي أخذه الدكتور بشار عواد ، وأفره في كتابه - : خطأ ظاهر لا يخفى على طلبة علم الحديث .

وهو قول عطاء والد السائب راوي هذا الحديث «نبهه رجل من القوم هو أنبي» أي : يقول عطاء : هو أنبي .

أيها الدكتور !

الآن أذكر بعض الأمثلة من تحريفاتك التي حرفتها في تحقيقك «تهذيب الكمال» للمزي .

ويظهر من هذه الأمثلة : أنك لا تستطيع أن تقرأ المخطوطات ، وأن تحقيقك هذا - أي «تهذيب الكمال» للمزي - مملوء من تحريفاتك ، ويحتاج الكتاب إلى تحقيق جديد ، وقد يهين الله من يقوم بهذه الخدمة - إن شاء الله .

أقول : كل من يقابل تحفيظك بنص المخطوط الذي بين يديك يعرف أنك
أخطأت في قراءة الرموز والأسماء .

مثلاً : كلما كتب المزي : (عو) قرأته : (ع) وهو (هـ) .

وهذا مثال آخر في نفس الكتاب :

١٨٢٥ - س : راشد بن داود البرسمي ، أبو المهلب ، ويقال : أبو داود
الصنعاني الدمشقي .

روى عن : عبد الرحمن بن حسان الكتاني ، ونافع - إن كان محفوظاً ، ويعلى
بن شداد بن أوس ، وأبي أسماء الرحبي (س) ، وأبي الأشعث الصنعاني (س) ،
وأبي صالح الأشعري ، وأبي عثمان الصنعاني .

روى عنه : إسماعيل بن عيش ، وصدقة بن عبد الله السهمي ، وعبد الرحمن ابن
سليمان بن أبي الجون ، وعبد الملك بن محمد الصنعاني ، وأبو مطيع معاوية بن
يحيى الأطرابلسي ، والهيثم بن حميد الغساني ، ويحيى بن حمزة الحضرمي
(س) .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن دحيم : هو ثقة عندي .

وقال البخاري^(١) : فيه نظر .

الآن أراجعك نص البخاري من تاريخه :

١٠٥١ - راشد بن داود الصنعاني الشامي أبو المهلب ، سمع أبا الأشعث
الصنعاني وأبا عثمان وأبا أسماء ، روى عنه إسماعيل بن عياش ، كناه أبو اليمان .

أقول : هذا نص كامل من « تاريخ الإمام البخاري » ، ولا توجد فيه كلمة
« فيه نظر » ، ولأجلها أحلت إليه ، فإذا رأيت أن هذه الجملة غير موجودة فيه لماذا

(١) « تاريخه الكبير » : ٣ / الترجمة ١٠٥١ ، (٦ / ٩) ، (٧) .

لم نعلق عليها : أن الترجمة موجودة ، ولكن هذه الجملة : « فيه نظره ليست فيها » .

أيها الدكتور

هذا مثال ثالث : من كتاب « تهذيب الكمال » مع النص من المخطوط :

٦٤٨ - م ع : يزيد بن مسرة العقيلي البصري -

روى عن : أنس بن مالك (س ق) ، وأبي الحوزاء أوس بن عبد الله الربيعي (م

د ق) ، والحسن بن مسلم بن یزید (د س) ، وشهر بن حوشب (د ت س) .

وعبد الله بن شقيق العنيلي (م د ت س) ، الخ - (٣١/٤) ، تاريخ بغداد ، ١٠٤٠

[illegible]

القول :

قد أخطأت في قراءة الرموز، فكتب: (م ع)، وهو: (م ا).

وأيضا في قراءة الاسم : « يديده » بالذال ، وهو : « يديل » باللام .

وراجع : « المؤلف والمختلف » للدارقطني (١٦٥/١) حتى تعرف أنك أخطأت
بقينا بدون أدنى شبهة .

أيها الدكتور!

وهذا مثال رابع من « تهذيب الكمال » .

١٤١٧ - ٢ : الحسين بن عبد الرحمن ويقال : عبد الرحمن بن حسين ،

ويقال : حسيل بن عبد الرحمن الأشجعي .

روى عن : سعد بن أبي وقاص (٢) .

روى عنه : بشر بن سعيد المدني (٣) .

ذكره ابن حبان في كتاب الثقات .

أقول :

الظر إلى السطر الرابع وفيه : روى عنه بشر بن سعيد المدني (٣) من هو بشر بن سعيد المدني من رواة سنن أبي داود ؟

وهل تعرف الفرق بين الشين المعجمة والشين المهملة ، أم لا ؟

ولعل عذرك أن في بعض المخطوطة هكذا بالشين المعجمة ، وهل هذا العذر مقبول عند المحققين ؟



جواب الاعتراضات والانتهاكات

١ - أما قولك : « فلما درسنا عمله (أي عمل الشيخ عبد الصمد - رحمه الله دراسة دقيقة قائمة على مقابلة المخطوطات الأصلية تبين لنا أن هذه الطبعة عليه مأخذ كثيرة من أبرزها :

١ - إن أغلب المخطوطات التي اعتمدها هي مخطوطات متأخرة فيما عدا بعض أجزاء من مخطوطة لندن لم يُعن بمقابلتها عناية جيدة » إلخ .

أقول - وبالله التوفيق - :

عمل الشيخ كان قبل أربعين سنة ، والفرق بين الأمس واليوم يعرفه العقلاء ، فوسائل الشيخ قبل أربعين سنة ما كان مثل وسائلك اليوم .

وقد ظفرت بنسخة صحيحة كما ادعيت بل نسبتها إلى المزي أنها بخطه ، و هذا الادعاء خالفته في تحقيقك ، انظر (ص : ٣٢) في مقدمتك في السطر ١٠ : النموذج : حديث خ م د ت س - وهو حديث ١٦٦ في تحقيقك - فإن فيها : فيه عن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنهما به .

وأما في تحقيق الشيخ عبد الصمد : حديث رقم ١٦٦ : ... م فيه عن - ابن منصور ، وهذا الذي أخذه في تحقيقك انظر ٢٠٨/١ . ولماذا ما علق عليه في نسخة المؤلف : م عن سعيد بن منصور ، عن سفيان بن عيينة عنهما به . و من سبق قلعه .

ثم انظر تحقيق الشيخ عبد الصمد (٣٥٦/٢) فيه ترجمة : محمد بن مسلم عبيد الله بن شهاب الزهري إلخ .

انظر تحقيقك (٤٧٦/١) :

قلدت تحقيق عبد الصمد ، وتركت نسخة المصنف ، وفيها : محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري إلخ ، وهو الصواب ، وقد سقط من طبعة الشيخ عبد الصمد : بن عبد الله ، وهو خطأ مطبعي .

ويظهر من ذلك أنك ما راجعت النسخ المخطوطة بالإمعان .

وانظر حديث (٣٠٢٦) وقابله بالمخطوطة التي طبعت صورته على الصفحة (٣٥) في المقدمة :

يظهر أنك قلدت طبعة الشيخ عبد الصمد وخالفت نسخة المؤلف .

أيها الدكتور ! مخالفتك نسخة المؤلف أكثر وأكثر ، ولا أريد الإطالة بل تكفي الإشارة .

وأقول الآن : أي فائدة استفدت من هذه النسخ العتيقة التي ظفرت بها ؟

٢- وأما قولك : إنه كان يستدرك ما لا ينبغي أن يستدرك كما في الحديث

رقم (٨١٩ ألف) من طبعته (٢١٥/١) .

أقول :

يظهر من هذا الاعتراض : أنك ما فهمت طريق المزي في إيراد الحديث في هذا

الكتاب ، فأرأيت النظر في إرواده الحديث (٨١٩) وأمثاله لما اعترضت على الشيخ عبد الصمد .

٣- وأما قولك :

إنه كان ينقل شيئاً من الحاشية إلى أصل النص كما في الحديث رقم (٨١١)

(٢١٢/١ - ٢١٤) من طبعته .

أقول :

لكل محقق منهج يتبعه ، وقد ذكر الشيخ عبد الصمد منهجه في مقدمته ،
الأجزاء الثلاثة الأول ، خاصة (١٧/٢) .

هـ - وأما قولك :

أو يضيف أحاديث من المطبوعات لم يذكرها المؤلف ولا هي من أحاديث
تلك الكتب أصلاً كما في الحديث رقم (٣٠٢٥) .

أقول :

لقد وجد الشيخ حديث الترمذي في المتن المطبوعة لم تتبع هل هو من أصل
الكتاب أم لا ؟ قلت عنده أنه من أصل الكتاب كما قال المنذري في «معجم
سنن أبي داود» (٢١٧/٥) : وأخرجه «الترمذي» ، وقال الترمذي : وهذا حديث
أصح - فأضافه الشيخ في «التحفة» .

وأما قولك :

أو يضيف إلى بعض الأحاديث مزيد تخريج اعتياداً على المطبوع منها ..
التحقيق الدقيق يثبت أن تلك الزيادات ليس منها بل هي أضافه النساج أو الرواة
كما في الحديث رقم (١١٥١) .

أقول :

لم يذكر المذكور هنا من تحقيقه الدقيق لكي يعرف أنه أصاب .

وأما الشيخ عبد الصمد : فوجد هذا الحديث في بعض نسخ الترمذي غير
رواية ابن زوج الحرة وعليها شرح ابن العربي المالكي ، راجع «عارضه الأحرار»
(١٥/٥) ، قال ابن العربي في السطر الأخير في نفس الصفحة : «وذكر بعد

حديث الدعاء على الجراد بالإهلاك وضعفه ، فعرف الشيخ أنه من أصل
الكتاب فأضافه

وأما قولك :

وفاته أن نص التحفة مهين على ما في المطبوعات من نصوص ... إلخ .

أقول :

انظر استداركك في (٢٩٦/٤ : ٢٤٤٢) ألف = [من حديث ... عن أحمد بن
عبد الله المنجوفي إلخ] ، وقد ذكر المزي هذا الإسناد في (٥٦٤٩) ، فلماذا خالفته
مع علمك أن التحفة مهين على ما في المطبوعات من نصوص إلخ . بل قلت :
قد توهم فذكره في ترجمة يعلى إلخ ونسبت كلامك هذا ؟

وأما قولك :

أو يزيد في الأسماء ظلًا منه أنه يوضحها ، فأساء بذلك إلى النص من حيث
أراد فائدة .

كما فعل مثلاً : في ترجمة طارق قاضي مكة الراوي عن جابر بن عبد الله
حيث أضاف إليه بن عمرو المكي ، ولم يحسن في ذلك صنفاً ، فإن المزي
تعهد أن يذكره هكذا لورود الرواية بهذه الصيغة ، لا لأنه لا يعرف أنه ابن
عمرو (حديث ٢٢٨٢) .

أقول :

إنما أراد الشيخ بإضافة بن عمرو المكي بن الهلالين ليسهل المراجعة إلى
ترجمته لأن الطالب في عصرنا إذا أراد ترجمته يتحير من هو ؟ ويغلط كما غلط
الدكتور بشار عواد في المسند الجامع له ، في تشكيل جملة انظر حديث رقم
١٠٤١٦ - ١٥ ، في س = منه : (نحو أبي غير أنه كنى عن نفسه) ، لم يصب في
تشكيله أبي .

وأما قولك :

بل بلغ به الأمر أن يضيف من كيسه ما ليس في نصوص الكتب ولا التحفة .

وهو أمر غريب أثار استعجابنا ، نحو إضافته لحديث : « لا تؤخر الصلاة له أو لغيره » (حديث ٢٦١١) والوارد عند أبي داود (٣٧٥٨) باللفظ نفسه .
أضاف من كيسه لفظة « لا » بين عضادتين قبل لفظة « أعلم » فصارت « لا أعلم » (وانظر أيضًا حديث ٢٧٥٠) .

أقول :

قد ذكر الشيخ عبد الصمد في مقدمة الجزء الثالث (ص : ١٧) تحت عنوان التنبه على بعض ما اصطللحنا عليه من باب الشروح والإيضاح في مطبعتنا وهذا بيانه :

كل زيادة في لفظ الحديث أو اسم من أسماء الرجال أو غير ذلك وقعت نص المصنف في نسخة من « التحفة » دون نسخة أو نسخ أخرى منها وسمه بين المربعين هكذا [] .

أقول :

لفظة « لا » موضوعة بين المربعين هكذا : [لا] ، ومعناها : أنها موجودة في بعض النسخ التي كانت عند الشيخ وأنت تقول : « أضاف كيسه » .

أما تخاف من يوم الحساب أن تسأل عن هذا/اليهتان الذي بهته !!
والواجب عليك : أن تجمع جميع النسخ التي كانت بين يديه فإن لم تجد بعد مراجعتها فتقول : « أضاف من كيسه » .

الموازنة بين طبعتي « تحفة الأشراف »

بعدما فرغت من الإجابة عما اعترضت على الشيخ أو الهمة ، بدأ الموازنة بين طبعك وطبعة الشيخ عبد الصمد :

أقول :

قد ذكرت في المقدمة (ص : ٩) : نهج العمل في التحقيق ، ثم ذكرت النسخ التي ظهرت بها مفصلة تفصيلاً جيداً ... و ...

ولكن من الأسف كل من ينظر إلى تحقيقك يتحير أن الدكتور لماذا لم يذكر اختلاف النسخ في الهامش كمعادة المحققين في هذا العصر ، وأعل سببها أنها كانت كلها متفقة ومتحدة بدون أدنى اختلاف وهذا محال ، وقد ذكرت بعض الأمثلة من اختلاف النسخ من قبل .

أيها الدكتور ! بعد مقابلة تحقيقك بتحقيق الشيخ عبد الصمد : يظهر أنك أخذت تحقيق الشيخ عبد الصمد ونسبته إلى نفسك .

وهذه سرقة علمية في اصطلاح العلماء المسلمين .

وسيتضح جلياً فيما يأتي الموازنة بين الطبعتين ، وقد تكون هذه الموازنة ميزان العدل في عالم التحقيق لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

وبهذه الموازنة - أعني بين تحقيق الشيخ عبد الصمد وتحقيق الدكتور بشار عواد - أيضاً يظهر جلياً من هو عالم محقق ، ومن هو مقلد أعمى ، ولا يجوز للمقلد الأعمى أن يقوم بتحقيق كتب الأحاديث .

وقد قال ابن القيم في «الإعلام» (٣٩/١) : «ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم» وأن المقلد لا يطلق عليه لفظ العالم - فضلاً أن يكون محققاً.

وقد كان في أمتي أن أطول هذا الباب ، وقد جمعت أشياء كثيرة من الأخطاء المطبعية الواقعة في طبعة الشيخ عبد الصمد - وهي عندي مسجلة في نسختي ، ولكن نظراً للقراء الكرام حدثت أكثرها واكتفيت بذكر قليل منها - وقد قلده الدكتور بشار عواد بدون أن ينتبه إليه .

أقول :

الآن أذكر بعض المواضع التي فيها الأخطاء المطبعية وقلدها بشار عواد بدون أن ينتبه إليها .

١ - انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٢١/١) ، ص ٢ :

• زيد الحواري العمي أو الحواري البصري ، عن أنس .

قلده الدكتور بشار عواد فنقله حرفياً ، انظر تحقيقه (١٦٦/١) ، ص ٧ .

أقول :

والصواب : زيد بن الحواري العمي إلخ .

٢ - انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٥٥/١) ، ص ٩ :

• ١١٧ خ م بن حديث : أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفياً ، انظر تحقيقه (٤٥٨/١) ، ص ١٣ .

أقول :

سقط من الرموز : ٤٥٥ .

والصواب هكذا : خ م ٤ بن .

3- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١/٢٥٨) ، ص ٢ :

● في (الطهارة : لعله في الكبرى) عن يعقوب بن ابراهيم ، الخ .

قلده بشار عواد ، طبعة بدون الإحالة ، وكتب في الهامش : (١) لم يقف عليه

في المطبوع من الكبرى ، انظر تحقيقه (١/١٦٢) ، ص ١٠ .

أقول :

هذا الحديث موجود في «الصغرى» (١/٢١٥) .

4- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢/٣٥٦) ، ص ٦ :

● محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري ، عن جابر - ولم يسمع

منه .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيا ، انظر تحقيقه (٢/٤٧٦) ، ص ٩ .

أقول :

الصواب : محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ...

الخ .

5- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣/٤٨) ، ص ٥ و ٦ :

● رواه غيره ... عن عبد الله بن يسار ، عن قتيلة ، وسباني - (ج ١٢ : ١٨٠١٢) .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيا ، انظر تحقيقه (٢/٦٦٠) ، ص ١ .

أقول : الصواب : رواه غيره ... عن عبد الله بن يسار ، عن قتيلة ، وسباني -

(ج ١٦ : ١٨٠١٦) .

6- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١٦٤/٤) ، ص ٢٠ :

● زرعة ، أبو عمرو الشيباني ، عن أبي أمامة ، وهو وهم .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٤٤/٤) ، ص ١ .

أقول :

الصواب : زرعة ، أبو عمرو الشيباني إلخ ، بالسن المهمة .

7- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٧٠/٤) ، ص ٢ :

● مالك بن أوس بن الحدثان البصري ، عن العباس بن عبد المطلب .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٤١/٤) ، ص ٤ .

أقول :

الصواب : مالك بن أوس بن الحدثان البصري إلخ ، بالنون .

8- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٩٨/٤) ، ص ٩ :

● عبد الله بن أبي الجعداء .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٧٨/٤) ، ص ١٠ .

أقول :

الصواب : عبد الله بن أبي الجعداء - بالذال المعجمة .

9- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٣٤٦/٤) ، ص ٤ :

● عائد بن عبد الله بن عمرو بن ميمون .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٢٢٣/٤) ، ص ٢٠ .

أقول :

الصواب : عابد بن عبد الله إلخ ، بإثبات المرحمة بدل التحتانية المهيورة .

10- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (120/1) ، ص ١٥ :

● عبد الله بن عبيد الله الأنصاري ، عن سعيد بن جسر ، عن ابن عباس .

لله بشار عواد ، نقله حرفاً ، انظر تحقيقه (222/1) ، ص ١٠ .

أقول :

الصواب : عبد الله بن عبيد الأنصاري ... إلخ ، بدون الإضافة .

11- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (128/1) ، ص ١١ :

● ٥٥٩٨ - من حديث الفتوح بطوله .

لله بشار عواد ، نقله حرفاً ، انظر تحقيقه (260/1) ، ص ٢ .

أقول :

الصواب : ٥٥٩٨ - من حديث الفتوح بطوله .

12- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (221/٥) ، ص ١٢ :

● الحكم بن ميثاء المزني - مولى الأنصار - عن ابن عمر .

لله بشار عواد ، نقله حرفاً ، انظر تحقيقه (62/٥) ، ص ١ .

أقول :

الصواب : الحكم بن ميثاء المدني إلخ ، بالنسبة المهمة بدل الرأي .

13- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (21/٦) ، ص ١٦ :

● من في الصلاة ... عن محمد بن شعاع المرزبي ... إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٢٠١/٥) ، ص ٢ .

أقول :

الصواب : من في الصلاة ... عن محمد بن شجاع المروزي ... إلخ ، بالذال المعجمة بدل الزاي .

14- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١٥٤/٦) ، ص ٧ :

● عبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي البصري ... إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٤٩١/٥) ، ص ١٧ .

أقول :

الصواب : عبد الأعلى بن عبد الله الشامي البصري ... إلخ ، بالسین المهملة

15- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد شرف الدين (٣١٧/٦) ، ص ١٨ :

● الضحاك بن حمزة الواسطي إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٣١٧/٦) ، ص ١ .

أقول :

الصواب : الضحاك بن حمزة الواسطي إلخ ، بالراء بدل الزاي .

16- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٧٢/٩) ، ص ٢٠ :

● هشام بن عامر فائى عمران بن حصين ... فذكره .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٣١٢/٨) ، ص ١٦ .

أقول :

الصواب : هشام بن عامر فائى عمران بن حصين ... فذكره .

17- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (14/11) ٤ من ٩ :

● سليمان بن أبي كثير ، عن الزهري ... إلخ .

قلده بشار عواد ، نقله حرفاً ، انظر تحقيقه (114/10) ٤ من ٥ .

القول :

الصواب : سليمان بن كثير ، عن الزهري ... إلخ .

18- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (32/11) ٤ من ٤ :

● صالح بن أبي صالح الأخضر ، عن الزهري ... إلخ .

قلده بشار عواد ، نقله حرفاً ، انظر تحقيقه (119/10) ٤ من 11 .

القول :

الصواب : صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ... إلخ .

19- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (97/11) ٤ من 10 و 11 :

● م في الفرائض (٢) عن أبي الطاهر بن السرح وحرمة بن يحيى ... إلخ .

قلده بشار عواد ، فذكره بدون الإحالة ، وقال في الهامش : (١) لم ينف عليه

في المطبوع من صحيح مسلم ، انظر تحقيقه (199/10) ٤ من ٦ .

القول :

طريق حرمة مع طريق زهير بن حرب موجود في صحيح مسلم ، طبعة

خامسة ، بأمانة (11/11) .

20- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (86/11) ٤ من ٤ :

● مولى البصريين .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (١٩٧/١٠) ، ص ٩ .

أقول :

الصواب : مولى النصيرين - بالتون بدل الياء الموحدة .

21- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٩٥/١١) ، ص ٨ :

● خنساء بنت خدام الأنصارية .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٧٠/١١) ، ص ١١ .

أقول :

الصواب : خنساء بنت خدام الأنصارية - بالبدال المهملة بدل الدال المعجمة .

22- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (٢٠٠/١١) ، ص ٦ و ٢ :

● خولة بنت قيس بن قيس بن قيس ... قهد ... إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٧٥/١١) ، ص ٧ و ١١ .

أقول :

الصواب : خولة بنت قيس قهد بن قيس ... قهد - قهد بالقاف بدل الفاء .

23- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١٧٦/١١) ، ص ١٨ :

● وحديث عاصم ، عن عوسجة وابن الرماح ... إلخ .

قلده بشار عواد ، فنقله حرفيًا ، انظر تحقيقه (٢٩١/١١) ، ص ٨ .

أقول :

الصواب : وحديث عاصم ، عن عوسجة بن الرماح ... إلخ .

24- انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١٢/٤٥٠) ، ص ٥ : ١

● ربيعة بن عبد الرحمن ، عن غير واحد .

قلده بشار عواد ، نقله حرفياً ، انظر تحقيقه (١٢/٥٧٢) ، ص ٢ : ١ .

أقول :

الصواب : ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن غير واحد .

واكتفى بهذا القدر ، ولدي مزيد ، لمن أراد ، ولكن ، أشير إلى النكتين ، وهما
أيضاً من أهم النكات في علم التخرُّج :

الأولى : أن في طبعة الشيخ أحياناً الإحالة إلى « الكبرى » فقط : مثلاً : انظر
(١٢/٥٦) ، ص ٨ : ١ و (في الكبرى) عن محمد بن سلمة المرادي والحارث ...
الخ .

قلده بشار عواد ، واكتفى بإحاليه إلى « الكبرى » ، انظر تحقيقه (١٢/١٧١) ،
ص ٢ و ٣ : وحديث سلمة موجود في « الصغرى » (١٢/٢٦٧) .

والثانية : أن في طبعة الشيخ أحياناً الإحالة إلى موضع واحد فقط :

مثلاً انظر (١٢/١٧١) ، ص ١٦ : ١ و ١٧ : ١ في (الصلاة ٢٢٠) .

قلده بشار عواد ، واكتفى بإحاليه إلى موضع واحد ، انظر تحقيقه (١٢/٣٥٠) ،
ص ٢ : ١ وهو في موضعين ، انظر ص ١٢/٢ و ١١٩ .

أقول :

هاتان الأخيرتان أشرت إليهما ومثلهما بالكثرة ، اكتفيت بالأمثلة الواحدة من
كل منهما حرفاً من الإطالة .

أيها القراء الكرام ! أريد أن أشير إلى تقليده الأعمى الذي صار أضحى وكفة ،
انظر طبعة الشيخ عبد الصمد (١/٢٠٤) ، من ١ و ٢ و ٣ :

● وفي الإيمان (لعنه الكبرى) عن محمد بن المنذر ، عنه به .

قلده بشار عواد ، انظر تحقيقه (١/٣٩٢) ، من ٧ ، ذكره بدون الإحالة ، وكتب
في الهامش : (٢) لم نقف عليه في المطبوع من « الكبرى » .

أقول :

كتاب « السنن الكبرى » المطبوع الآن ، لا يوجد فيه بعض الكتب الذي أحال
إليه المزي ، فمعناه أنه ناقص ، وكتاب الإيمان أيضًا ليس فيه ، فبالمعنى : لم نقف
عليه في المطبوع من الكبرى ؟

أقول :

إنما رأى الدكتور بشار عواد في الجزء السادس ، المطبوع فيه كتاب الإيمان ،
فطن أنه من « الكبرى » ، بدون تحقيق ، لأنه ليس من فرانس المقلد التحقيق .
وغير قول ابن القيم : أن التقليد ليس بعلم وأن المقلد لا يطلق عليه لفظ عالم ،
وصرح محقق « الكبرى » في آخره في الهامش : (١) آخر كتاب الإيمان للمحافظ
النسائي وهو من « الصغرى » له أضيفته إكمالاً لقائدة « السنن الكبرى » اهـ

هذا آخر ما أردت إيراده في « ميزان العدل » ، والحمد لله أولاً وأخراً ، وسأرى
الله على نبيه وصحبه وآله وأتباعه إلى يوم الدين .

كتبه

أبو الأشبال أحمد شافع

مكة المكرمة ، رمضان سنة ١٤٢٠ هـ